



نصائح الكاتب لزملائه الاقتصاديين كما أن الكاتب لا يبخل بإسداء النصيحة للمختصين في الاقتصاد فهو يدعوهم إلى الوقوف مع بلادهم في أوقات الشدة والأزمات والمشاركة والإدلاء بالرأي واقتراح الحلول والخطوات المناسبة للخروج من الأزمات الاقتصادية. كما أن من أهم أدوارهم في هذا الوقت هو جعل الدول مستعدة للثورة الرقمية القادمة وما ستحدثه من تغيرات على المستوى (الاجتماعي/ الاقتصادي). كما عليهم صياغة الحلول لكل التحديات التي نعيشها كمسألة البطالة والتغير المناخي والاحتكار والفقر وانعدام العدالة. كما على الاقتصاديين أن يكونوا أكثر تقبلاً للتغيير أكثر من وضعهم الحالي حيث يقاومون فيه التيار القادم الذي سيغلبهم في النهاية ويهدر ما بذلوه من جهد في محاولة صده. كما يشدد المؤلف على أهمية التقاء العلماء في نقاط مشتركة فما هو حاصل اليوم أن العلماء والمتقنين يكتبون لإبراز نقاط اختلاف بينهم كمن يتنافسون في جمع المؤيدين لوجهات نظرهم، بينما يندر أن نرى أحداً منهم يظهر ليقول إنه يتفق مع قول زميله. فهذا الشئ يجعل العامة يعتقدون أن الاقتصاد مجرد وجهة نظر يطرحها كل اقتصادي وليس علماً يحمل بعض الثوابت والحقائق التي يجمع عليها غالبية العلماء.

والأهم من كل هذا عليهم التواضع والظهور للناس بمظهر العالم الإنسان الذي قد يجتهد فيصيب وقد يخطئ أحياناً أيضاً. فبهذا التواضع والتفاعل مع الناس يمكننا تحقيق المصلحة العامة التي ترفع من شأننا وشأن مجتمعاتنا.

أظن أن هذا الكتاب يستحق أن يقتنى ليس فقط لأن مؤلفه حاصل على جائزة نوبل للاقتصاد ولكن لأن هذا المؤلف قرر أن يبسط النظريات الاقتصادية ويفسر الآلية التي يعمل بها الاقتصاد العالمي، ويجب عن تساؤلات تخطر في بال المواطن العادي. فهو بهذا لم ينزل من برج الأكاديميين العالي فقط ولكن تشعر به يقف بجانبك يفكر معك بصوت عال.

اسم الكتاب: اقتصاديات لخدمة المصلحة العامة

Economics for the Common Good

اسم المؤلف: جين تايرويل

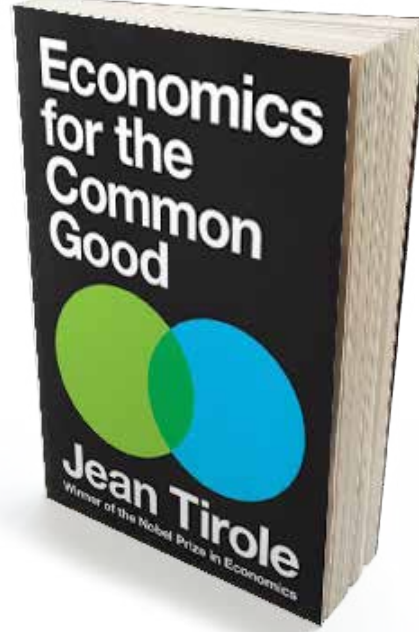
Jean Tirole

دار النشر: Princeton University Press

سنة النشر: ٢٠١٧

عدد الصفحات: ٥٧٦

* كاتبة ومترجمة عمانية



واقع البلدان المتقدمة تحديداً كالثورة التقنية الهائلة والتحول التقني للاقتصاد، ونشوء منصات تجارية جديدة لعرض السلع توفرها مواقع التواصل الاجتماعي التي تجمع البائع والمشتري تحت سقف واحد وتتيح لهم التفاعل مع بعضهم. وهنا نجد أن المنصات التجارية التقنية خياراً آخر للمشتري وهي بيئة تمتاز بعدم شرستها اتجاه المنافسة التجارية بل إن المنافسة الكبيرة ساهمت في تطوير هذه المنصات لتصبح أكثر جاذبية وسهولة للمستخدم. كما أن هذه المنصات لا تقل تنظيمياً عن القوانين التجارية الخارجية حيث تنظم فيها الأسعار لضمان حماية المستهلك، فعلى سبيل المثال يضع متجر (أبل) حداً أدنى لبيع الأضحية الواحدة وهو مبلغ ٩٩ سنتاً بينما يضع حداً أعلى لبيع الألبوم الكامل وهو مبلغ ٩.٩٩ دولار. كما أن معظم المنصات تمنع التجار وأصحاب السلع من فرض عمولة إضافية عند الشراء ببطاقات الدفع البنكية. كما إن هذه الأسواق تهتم بالجودة لحماية زبائنهم وتوظف من يراقبون التصرفات غير الأخلاقية من غش وتضليل في البيع أو الشراء، كما أن بعض المنصات لا تعطي البائع ثمن سلعته حتى يتم التأكد من وصول السلعة للزبون ورضاه عنها. فهذه الخدمات رغم تأسيسها في بيئة افتراضية إلا إنها لا تقل أخلاقية وأماناً عن السوق التقليدي بل أحياناً تكون أكثر شفافية ومصداقية منه. كما يتطرق الكاتب لموضوع الهجرة الحاصلة إلى البلدان الأوروبية والتي يرى فيها الكثيرون وبالا قداماً إليها ويحرم أهل البلد من خيراتها. وفي هذا يعتقد الكاتب أن المهاجرين حين يتم دمجهم بالشكل الصحيح في البلدان المضيفة سوف يشكلون مصدر قوة اقتصادية كبيرة لها.

والمتوسطة وقلة وندرة دخول أي منها ضمن مجموعة الشركات الكبرى المعروفة. فمن بين ١٠٠٠ شركة الأكبر في العالم التي منها ٢٩٦ شركة أمريكية، منها ٦٤ شركة فقط تم تأسيسها بعد عام ١٩٨٠. أما الشركات الأوروبية الكبرى والبالغ عددها ١٧٥ هناك فقط ٩ شركات تم تأسيسها بعد عام ١٩٨٠! هذه الأرقام الصادمة تمثل تحدياً هائلاً أمام إحياء الصناعات وبت دماء جديدة فيها. إذن كيف يمكننا دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهل يجب أن نعاملها معاملة خاصة؟ في هذا يرى الكاتب أن المشكلة الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تنحصر في موضوع التمويل المالي وهو يقول إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا تحصل على التمويل من البنوك، لكن التمويل المالي ليس كل شيء فهو متاح في أوروبا عبر القروض البنكية والدعم المجتمعي من الناس وأنظمة الاستقطاع من الضرائب. ولكن في المقابل نجد أن الشركات الكبيرة تنافسها في صرف الكثير من الأموال لمعرفة أنواع المشاريع التي تقوم الدولة بدعمها، هذا النوع من ضخ الأموال في سبيل كشف فرص محتملة لا تستطيع المؤسسات الصغيرة مجاراته. ولهذا يرى الكاتب أن الدعم الحقيقي الذي تحتاجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمثل بشكل أساسي في إزالة العقبات التي تضعها الحكومة في طريقهم، على سبيل المثال:

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبعاً لعدد العمال بها، فهي تلك المؤسسات التي لا يتجاوز عدد عمالها ١٠ أو ٢٠ أو ٥٠ حسب ما تحدده كل دولة. ويرى الاقتصاديون أن في هذا إعاقه لنمو ونجاح هذه المؤسسات، فذلك كم يحدد لك مسبقاً الحجم الذي يجب عليك ألا تتجاوزه، وبالتالي قد تبقى تلك المؤسسات صغيرة ومتوسطة للأبد مع أننا بحاجة إلى أن يخرج من هذه المؤسسات شركات كبرى جديدة. كما أن الدعم المقدم لهذه المؤسسات من قبل الحكومة أدى إلى تزايد عددها بشكل كبير مع ازدياد أيضاً في البطالة للعمالة المحلية، ويرى المحللون أن التبعات المالية لهذا الأمر يستنزف نسبة من إجمالي الدخل القومي.

- التعقيدات في القوانين الحكومية المتعلقة بالعمال وتلك المتعلقة بالابتكار حيث تعاقب هذه القوانين الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك جلب الخبرات والمهارات المطلوبة.

- التأخر في سداد المبالغ. معاناة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تأخر الدفعات المالية من قبل المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص الكبرى.

كما يناقش الكتاب عدداً من القضايا التي تمس



اقتصاد في خدمة المصلحة العامة جيان تيارول

فاطمة ناصر *

الملفت في هذا الكتاب كثير بدءًا بعنوانه الذي يجمع بين كلمتين يندرج اجتماعهما (الاقتصاد والمصلحة العامة). فلطالما كان الاقتصاديون يكتبون نظرياتهم وأوراقهم المحكمة بعيداً عن عامة الناس. فالاقتصادي في الغالب هو مفكر يخاطب نخبة معينة تملك المال غالباً وتهتم كثيراً بمستقبل هذا المال لهذا تحاول حمايته بمعرفة ما يقوله كبار الاقتصاديين الذين يحاولون أن يكشفوا لهم وجه المستقبل ليأخذوا احتياطاتهم اللازمة أو ليعدوا أموالهم لغزو الأسواق الجديدة. وبحسب مؤلف الكتاب فإن هذا الكتاب هو ليس محاضرة ولا يحمل طابعاً تلقينياً بل هو عرض الاقتصاد من منظور شخص متخصص فيه وهو أداة لطرح الأسئلة كما نفضل حيث نهم بتحضير بحث ما.

وإصلاح المفاهيم السائدة والمغلوطة. ومن أبرز هذه المفاهيم دور الدولة والتي يرى الكاتب أن دورها في توظيف المواطنين بمؤسساتها الحكومية انتهى وأن عليها أن تلعب دورها الحقيقي المتمثل في دور (المراقب والمنظم) لنشاطات القطاع الخاص وهو المعني بتوظيف المواطنين وغيرها من الأمور. فدورها الحقيقي هو صياغة القوانين المنظمة والتدخل في حالة فشل القطاع الخاص من تحقيق المطلوب منه وضمان وجود بيئة تكفل المنافسة الشريفة والعادلة وتوفير الفرص والتوزيع الحكيم لعوائد الضرائب والعوائد المالية الأخرى.

الباب الرابع: التحديات الكبيرة للاقتصاد الكلي (ماكرو إيكونوميكس)

من أبرز هذه التحديات (التغير المناخي) وقد تم طرح فكرتين لتقنين الانبعاثات الكربونية هما: فكرة فرض ضريبة تسمى (ضريبة الكربون) والفكرة الأخرى تتمثل في منح تصاريح مدفوعة لممارسة الأعمال التي تنتج عنها كميات كبيرة من الانبعاثات الكربونية. ولا يعتقد مؤلف الكتاب بجدوى هذه الأفكار إن تم التعامل معها كما يحصل في الوقت الحالي بشكل اختياري دون فرض. فهاتان الفكرتان تحملان الكثير من الأمل إن تم تطبيقهما بشكل إلزامي يفرض على جميع الأطراف ذات العلاقة. فما يعيق أي تقدم في تقليل الانبعاثات الكربونية حالياً هو هذا التراخي وعدم اتخاذ قرار دولي ملزم.

الباب الخامس: التحديات الصناعية

تختلف المحاور المحركة للاقتصاد من حقبة إلى أخرى. فالاقتصاد القرن الحادي والعشرين يقوم على المعرفة والمعلومات والخدمات. وإحياء الثورة الصناعية اليوم ليس بالمهمة السهلة حيث تزداد التحديات ومنها بطء نجاح المؤسسات الصغيرة

في الاقتصاد معني بالإنسان وبالأرقام التي تشكل حياته. النظريات الرياضية مهمة في عمل الاقتصادي لدراسة حالة السوق وأدائه ولكنها ليست النظرية الوحيدة ذات الأهمية. هناك نظريات كثيرة من علوم مختلفة يستخدمها الاقتصادي لدراسة الوضع الراهن ولقراءة ما قد يحصل في المستقبل. من وجه نظر مؤلف الكتاب هناك نظريتان تتمتعان بإمكانيات عظيمة لقراءة اقتصاد اليوم هما: نظرية اللعبة game theory ونظرية المعلومات information theory. فهاتان النظريتان تمكنتنا من إحداث ثورة معرفية في فهم الاقتصاد خلال الأربعين سنة الماضية. ويعرفنا الكاتب على نظرية ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر وهي نظرية (الاقتصادي العاقل homo economicus) والتي تفترض أن أصحاب القرار من (مستهلكين وسياسيين وشركات) هم مجموعة عاقلة تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية وهو ما يعرف بتحقيق الكسب الاقتصادي.

الباب الثالث: الإطار المؤسسي للاقتصاد

وفي هذا الفصل يتناول الكاتب المشاكل التي يعاني منها السوق والتي تؤثر سلباً على المجتمع وأليه عشه وحدود التدخل المناسبة للدولة والتي ينبغي ألا تتعداها في تنظيم العلاقة بين السوق والمجتمع. وفي هذا الفصل يود الكاتب تصحيح فكرة تتردد في السياق العام كثيراً وهي أن الدولة يمكنها أن تحل محل السوق أو العكس. ففي الواقع أن كلاً من الدولة والسوق هما مكملان لبعضهما البعض ولا يمكن أن يلعب أي منهما دور الآخر، فكل منهما أدوار ومسؤولياته. فهذه الفكرة أدت في الكثير من الأحيان إلى حياض الدولة عن مسارها وتدخلها في شؤون لا تعنيها وبالتالي وجب توضيح دور الدولة

مؤلف هذا الكتاب هو جيان تيارول Jean Tirole الذي حصل على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2014. الذي - كما هو مذكور في موقع دار النشر - قد وجد نفسه بعد حصوله على هذه الجائزة يستوقفه المارة ليسألوه عن مسائل اقتصادية تلامس حياتهم. لقد كانت تلك الأسئلة من عامة الناس دافعاً قوياً لهذا المذكر الذي كتب هذا الكتاب منطلقاً من مبدأ المسؤولية الاجتماعية نحو أفراد المجتمع ومشاركتهم في تساؤلاتهم المختلفة وهمومهم المشتركة بدءاً من قضية التغير المناخي وقضية البطالة والثورة الرقمية والموازنة المطلوب تحقيقها بين الأسواق الحرة والقوانين المتعلقة بها وغيرها من القضايا التي لا تشغل الدول المتقدمة فقط ولكنها باتت هموماً عالمية.

يأتي الكتاب في 576 صفحة. فهو كتاب كبير ودسم، ولكن لغته سلسلة، وقد حاول مؤلفه صاحب جائزة نوبل أن يبسط اللغة والأفكار الاقتصادية ليحقق هدفه من هذا الكتاب ليكون للعامة ولخدمتهم. كما يزخر الكتاب بالعديد من البيانات المقارنة والإحصاءات المنظمة. وينقسم الكتاب إلى خمسة أبواب يحتوي كل باب على فصول متعددة. أسئلة عدة يتناولها كل فصل في هذا الكتاب ويجيب عليها. مثلاً: هل تحب الاقتصاد؟ ماهي عوائق فهمنا للاقتصاد؟ كيف نجعل الاقتصاد أفضل؟ هل تهدد هيمنة السوق التنافس المجتمعي؟ ماهي الحدود الأخلاقية للسوق وإخفاقاته؟ وغيرها من الأسئلة.

الباب الأول: الاقتصاد والمجتمع والباب الثاني: مهنة الاقتصادي.

يقول مؤلف الكتاب إن هذين البابين (الأول والثاني) مرتبطان كثيراً ببعضهما؛ فالمتخصص